مصطلح الخلاف النّحوي بين القدماء والمحدثين
"نماذج من الآراء الكوفية التي انفرد في ترجيها الزبيدي في كتابه الائتلاف"

د.مراد رفيق البياري، د.زياد أبو سمّور
[1] الأردن، الجامعة الأردنية، muradbayarri@yahoo.com
[2] السعودية ،جامعة طيبة، ziad_samor@yahoo.com

تاريخ الارسال 2024/08/01	تاريخ القبول2024/08/17	تاريخ النشر2024/04/15

الملخص:

تهدف هذه الدِّراسة إلى تسليط الضوء على على المسائل التي انفرد في ترجيها الزبيدي للمذهب الكوفي في كتابه الائتلاف؛ رغبةً منا في بيان أهمية المذهب الكوفي وإسهامه في رفد الدرس النحوي ودعم ركائزه في كثير من المسائل النحوية التي وصلت إلينا، وذلك من خلال تتبع هذه المسائل في كتب الخلاف النحوي أولًا، وكتب النحاة ثانيًا، ومحاولة تأصيلها، والوقوف على حقيقة الخلاف الواقع فيها، متكئين على رفد المسألة بآراء بعض النحاة المحدثين. وقد جاءت الدراسة على مسائل سبعة مكثفة أراء النحاة فيها؛ بغية جمع أكبر ما قيل في المسألة للوقوف على الرأي المرجح فيها. ثم خاتمة أودعنا فيها خلاصة الدراسة ونتائجها.

الكلمات المفتاحية: مصطلح، بصري، كوفي، محدثون، خلاف

Abstract

This study aims to shed light on the issues that Al-Zubaidi singled out for the Kufic doctrine in his book The Coalition; Desiring to demonstrate the importance of the Kufic doctrine and its contribution to supplementing the grammatical lesson and supporting its pillars in many grammatical issues that have reached us, by tracing these issues in the books of grammatical disagreement first, and the books of grammarians second, and trying to root them, and to find out the reality of the dispute in them, leaning To supplement the issue with the views of some modern grammarians. The study came on seven issues that concentrated the opinions of grammarians on them. In order to collect the largest of what was said in the matter to find out the likely opinion in it. Then a conclusion in which we deposited the conclusion of the study and its results.

Keywords: Term،basree، kofee،Updated،dispute

المؤلف المرسل: مراد رفيق البياري، **الإيميل:** muradbayarri@yahoo.com

المقدمة :

لا جرم أنّ مصطلح الخلاف النحوي شكّل حيزًا واضحًا عند معظم النحاة ، و منهم من خصَّص له أبوابًا في كتبهم ؛ بل إنّ بعض النحاة أفرد له كتبًا خاصةً، ومما لا شكَّ فيه أنّ هذه المؤلفات كانت نتيجة طبيعية لما دار بين النحاة من خلافات ومناظرات في المجالس العلمية، التي كانوا يتنافسون فيها، التي ساهمت العصبية المذهبية في تغذيتها، من أجل إبراز الملامح المذهبية لكلٍّ من البصرة والكوفة ، ومن أهمّ الكتب التي وصلت إلينا عن الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة، كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " لابن الأنباري (ت577هـ) ، وكتاب"ائتلاف النُصْرَة في اختلاف نُحَاة الكُوْفَة والبَصْرة" لـ " للزَبْيديّ" (ت 802هـ)، وتكمن أهمية هذين الكتابين فيما جمعا من مسائل خلافية بين أصحاب المدرستين. ومما يلاحظ على الكتبابين موافقة أربابها للبصريين في معظم المسائل التي طرحوها في كتبهم تارةً، ومناصرتهم الكوفيين في بعض المسائل تارة أخرى، واتفاقهم في إيراد بعض المسائل الخلافية بين المذهبين، وانفراد أحدهما على الآخر في ذكر بعض المسائل.

وقد ارتأت الدراسة أنْ تقف عند كتاب ائتلاف النصرة للزبيدي، الذي لم يحظَ بالشهرة التي حظي بها الإنصاف. إلّا أنّه امتاز بإيراد المسائل الخلافية التي وقعت بين المذهبين، ولم يرد لها ذكر عند ابن الأنباري. لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على هذه المسائل التي انفرد بها الزبيدي في ترجيهه للكوفيين، ومناقشتها كما وردت في كتب النحو لتجليّلة الرأي الكوفي وبيان أثره في الدرس النحوي. وكي تكون الدراسة أكثر عمقًا ارتأينا أنْ نقف عند رأي المحدثين في ذلك مبينين موقفهم من المذهب الكوفي.

المسائل الخلافية التي أوردها الزَّبِيديّ مُرجحًا المذهب الكوفي ولم تذكر في الإنصاف

المسألة الأولى: إعراب "إيّاك" وأخواتها في مثل قولك: " رأيتك إيّاك"

ذهب البصريون إلى أنّ إعراب ضمير النصب المنفصل في مثل قولك : " رأيتك إيّاك"، و"رأيته إيّاه"، في محل نصب بدل[1]، وعند الكوفيين في محل نصب توكيد للضمير المتصل "الكاف"[2]، وهو ما اختاره

ابن مالك[3] ، وأبو حيان، وغيرهما [4]، ووافق الزَّبِيديّ الكوفيين في مذهبهم هذا ، لأنَّ الضمير المنفصل المنصوب في حكم الضمير المنفصل المرفوع مع المتصل المرفوع، لذا فالأولى جعل حكمهما واحدًا[5].وقد وصف ابن مالك مذهب البصريين بالمتكلف قائلًا : " وقد تكلّف بعض المتأخرين؛ فصوَّروا أمثلةً تتضمن جعل المضمر بدلًا، نحو : يَد زيدٍ قطعتُهَا إيَّاها"[6]، وعلّق ابن مالك عليهم" قائلًا: " ويكفي في ردّ هذا أنّ مثله لم تستعمله العرب نثرًا و لا نظمًا ، وينفرد بدل الكل ، بلزوم موافقة المبدل منه في الإفراد والتذكير ، وأضدادهما، نحو: مررتُ بأخيكَ زيدٍ ، وبصاحبيك العَمْرين ، وبأبنائك المحمدين، وبِأَمَتِكَ هندٍ"[7].وقد تعجب الرضي من تخريج البصريين للضمير على أنّه توكيد ، إذ قال : " وقال النحاة: إنّ المنفصل في نحو : ضربتك أنت: تأكيد ، وفي "ضربتك إيّاك": بدل، وهذا عجيب ، فإنّ المعنيين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه ، فيجب أنْ يكون كلاهما تأكيدًا لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي ، كما يظهر في حدِّ كلٍّ منهما" [8].

وعدّ الزَّبِيديّ وغيره مذهب الكوفيين أصح من مذهب البصريين، معللين ذلك بأنّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو:"رأيتك إيّاك"،كنسبة المرفوع المتصل في نحو:"فعلت أنت" ، والمرفوع توكيد بإجماع النحاة[9] ،قال ابن مالك: " فليكن المنصوب توكيدًا ليجرى المتناسبان مجرًى واحدًا" [10]، وذلك لأنّ "إيّاك" لا يخلو من التوكيد، فلا فائدة من ذكر "أنت"، لأنّه و"إيّاك" يدلان على شيءٍ واحدٍ ، ولأنك إذا جعلت "إيّاك" بدلًا من الكاف لم يحسن توكيده ، لأنّه متروك ، لأنّ المبدل منه في نية الطرح [11]. إلّا أنّ بعض النحاة المتأخرين لم يسلم بهذا القول: لأنّهم أجازوا في مثل قولك: "قمت أنت" ، البدلية ، وذلك لأنَّ المطابقة ترجح كونه بدلًا على التوكيد ، فلو لم يطابق كان توكيدًا نحو: "رأيتك أنت" [12].

في حين يرى عباس حسن أنّ مذهب الكوفيين أسلم وأصح – وإن لم يصرح بذلك– لأنّه رجّح أنّ الأولى في الضمير"إيّاك" مثل قولك: "رأيتك إيّاك"، أنْ يكون توكيدًا، وليس بدلًا، لأنّه لا يجوز إبدال ضمير من ضمير، ولا ضمير من ظاهر[13].

المسألة الثانية: علة منع "عثمان وسكران، ونحوهما من الصرف "

ذهب البصريون إلى أنّ "سكران وعثمان" منعتا من الصرف لأنّ الزيادة فيهما أشبهت ألفي التأنيث [14]، ولذلك قال الجرجاني: ينبغي أنْ تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة [15]، إذ قال:" فالأسباب الحقيقة ثمانية، وإنّما جعلوها تسعة رغبة في التقريب وذلك مذهب مستقيم"[16]، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الكلمات منعت من الصرف للعلمية أو الوصفية وزيادة الألف والنون، وهذا هو المشهور عند الجمهور[17]. ويبدو هذا ما دفع ابن هشام وغيره من النحويين إلى عدِّ موانع الصرف تسعة وليست ثمانية [18] .وقد علّل البصريون عدم كون الألف والنون سببًا مستقلًا في المنع من الصرف، ولا أصل لهما في المنع ، مرجحين علّة المنع في مثل ذلك للشبه بألفي التأنيث ، وهذا الشبه بينهما واقع من جوانب عدة [19]: إنّ الألف والنون زائدتان، وقد تم زيادتهما معًا ، كما هو الحال في ألفي التأنيث [20]، والثاني: إنَّ مؤنث "سكران" من غير لفظه من حيث الصيغة ، وكذلك الحال لتذكير حمراء، فلكلِّ واحدٍ منهما صيغة تخصُّ المذكر والمؤنث[21]، والثالث : إنّ التاء لا تدخل على "سكران وعطشان" وكذلك لا تدخل على حمراء، فلا تقول : عطشانة ، ولا حمراءة[22]، ولذلك لم يُصرف رجلٌ يسمى "عثمان" و"سعدان" ، لأنّ العلمية فيه منعت من دخول علامة التأنيث عليه، فيشبه بذلك "سكران" كما أشبهت ألف التأنيث في بشرى[23]. وقد ردّ بعض المتأخرين مذهب الكوفيين قائلًا: " وهو باطل لتحققه في ندمان وعريان، مع كونهما مصروفين بالاتفاق"[24]. ولعلَّ ما أدّى إلى حدوث اضطراب المنهج عندهم اختلافهم فيما بينهم في هذه العلل من حيث العدد والنوع فهي عند الجمهور تسع علل[25]،ومنهم من جعلها إحدى عشرة علّة[26]، ومنهم من قال: إنّها عشر علل[27] ، ومنهم من ذهب إلى أنّها ثمانية[28].وأشار إلى ذلك الجرجاني بقوله : "فالأسباب على الحقيقة ثمانية ، وإنّما جعلوها تسعةً رغبةً في التقريب، وذلك مذهب مستقيم "[29]. ولم يختلف موقف المحدثين عن القدامى ، فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة، فقد ذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ دخول التنوين على صيغة (فعلان) جائزٌ ، مستدلًا على ذلك بما ورد عن بني أسد – وهم من العرب الموثوق بفصاحتهم– ، معللًا أنّ ميلهم إلى حذف التنوين منها في بعض الأحيان،

مردّه إلى أنّ النون الزائدة فيها تسدُّ مسدّ التنوين ، لكون التنوين في الأصل هو عبارة نون ساكنة[30].وقريب من ذلك ما ذهب إليه محمد عرفة ، إذ رأى أنّ سبب المنع حاصل نتيجة لمكان الزيادة فيها ، من حيث إنّ حقيقة التنوين هو النون الساكنة [31].وكذلك تناول إميل يعقوب هذه المسألة ذاكرًا مذاهب العلماء فيها قديمها وحديثها ، رافضًا إيَّاها[32]، وعلى الرغم من رفضه الأخذ بها ، إلّا أنّه استحسن بعضها؛ فقد وصف تعليل سيبويه للمشابهة بين "فعلاء" الممنوعة من الصرف ، و"فعلان" من أجل حصول المنع بتعليل لغوي غير فلسفي، مؤيدًا صحة رأي سيبويه بأنّ: " الحس اللغوي يعطي النظير حكم نظيره ، والشبيه حكم لشبيهه "[33] غير أنَّه رأى في التعليل الذي ذكره سيبويه ما ينقضه ، من حيث أشياء : أولها :إنَّ هذا التعليل يفترض أنّ العرب قد تكلموا أولًا بـ " فعلاء" غير مصروفة ، ثم تكلموا في وقت لاحق بـ "فعلان" غير مصروف، معللين ذلك بوجود مشابهة بينهما من حيث عدّة الحروف والحركات والسكنات والزيادة ، وهذا أمر من المحال إثباته بأي شكل من الأشكال،إضافة إلى كونه بعيدًا من حقيقة نشوء اللغة . والثاني: إنّ "فعلان" الذي يؤنث على "فعلانة" يشبه "فعلاء" في عدة الحروف والحركات والسكنات والزيادة، وهو مع ذلك مصروف، والثالث: إنّ مصغر "غَضْبَان" " غُضَيْبَان" وهو ممنوع من الصرف مع كونه لا يشبه "فعلاء" [34]. وكذلك الحال في ما ذكره الكوفيون؛ فقد وصف قولهم : بأنّه تعليل لغوي يؤيّده في العربية كونها تكره الجمع بين الحروف القريبة من حيث المخرج والصفة في نفس الكلمة ، إلَّا أنَّ لهذا الرأي ما يبطله من حيث مجيء "فعلان" الذي يؤنث على "فعلانة" مصروفًا.[35]وقد رأى بعد تفنيده لتلك الآراء أنَّ الأولى والأسلم أنْ يردَّ ذلك كلّه إلى السماع وهو النطق العربي لها سواء أكان علمًا أم وصفًا ، هو التعليل السليم الذي لا ينقض ، لأنَّنا لا يمكن أنْ نتصور أنّ العربي نطق بـ "فعلان" مصروفًا حينًا ، وغير مصروف حينًا آخر ،والدليل على ذلك تمييزهم في الصرف بين "ندمان" الذي هو من المنادمة ، وندمان الذي هو من الندم ، وهذا التمييز لا نعتقد أنَّ العرب الأوائل أشاروا إليه في الصرف وعدمه[36].

المسالة الثالثة: القول في لفظ " أوّل"

رأى بعض الكوفيين أنّ "أوّل" مما نطق منه بفعل، وهو من "وَأَلَ" "يئل"؛ فأصله "أَوْأَل ، وهو مأخوذ من " ووّل" على وزن "فوعل" مما كانت فاؤه وعينه واوًا ، "[37] بهمزة مصورة ألفًا على أحد القولين ، ثم خففت هذه الهمزة ، وقلبت واوًا، وأدغمت الواو في الواو،فأصبحت " أوّل" ، وهذا له نظير في كلامهم مثل :" حطيئة" و "نبي" وشبهه [38].وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ "أوّل" مشتق من "آل" يؤول" ، فأصله " أأْول" ، قلبت الهمزة الثانية واوًا ثم أدغمت مع الواو التي بعدها .فأصبحت "أوّل"[39].في حين ذهب جمهور البصريين إلى أنّ لفظة "أوّل" تعدُّ مما لم ينطق معه بفعل ، وهي كلمة نادرة ، لا نظير لها في كلام العرب ، وهو على وزن "أفعل"مثل "أحمر " إلّا أنّ عينه وفاءه واو، مثل: "ددن "[40]، فعدم وجود الفعل منه لئلا يعتل من جهتين[41].وقد ردوا مذهب الكوفيين مستدلين على صحة مذهبهم من جهات عدة : أولها :إنّ تشديدهم للواو دلالة على أنَّ فاءه وعينه واوٌ، فدلّ على أنّه لا يمكن أنْ يكون من "وَأَل" [42].كما جزم الفارسي باستحالة اشتقاقه من "وَأَلَ" ، لكونه غير مستعمل فدلّ على أنّه ليس من لفظه[43] . وكذلك استدلوا على أنّ لفظ "أوّل" ليست مأخوذ من "وألت" قولهم في تأنيث "الأوّل" الأولى"مثل الأفضل والفضلى ، فلو كانت "أولى من فعلى لم يلزم إبدال الهمزة من الواو، لأنّ الواو المفردة إذا وقعت أولًا مضمومة جاز البدل وعدمه ، لذا فإجماعهم على أنّ الأولى مؤنث أوّل وإلزامهم الإبدال فيها دلالة على أنّه بدل لازم من أجل اجتماع الواوين في أوّل الكلمة[44].ومما يؤيد ذلك أنّ الجمع على أوائل ، أوالى"[45]، وأشار بعض البصريين إلى أنّ ثبات الهمزة في جمع "أوّل" على "أوائل"، لا يدل على أنّ عينه همزة ، وقد عللوا كون الهمزة مبدلة من الواو بوقوعها بعد ألف زائدة ، وقد قوي وقوع الإبدال فيها لقربها من الطرف ، مستدلين على كثرة وقوع هذا الإبدال في مثل هذه المواضع بعدد من الأمثلة التي تدل على صحة مذهبهم[46].كما خطَّأ معظم البصريين مذهب الكوفيين القائل بأنّها من "آل" "يؤول"، لأنّ حكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أنْ تقلب ألفًا مثل:" آدم" ، وحكم الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها أنْ تنقل حركتها إلى ما قبلها ، فأمّا أنْ تبدلَ واوًا فلا[47]. وقد عقّب الفارسي

بعد تفنيده لآراء الكوفيين وترجيحه للبصريين بقوله: " فإذا ثبت أنّ هذا اللفظ، لا يكون من "وَأَلَ" ولا "أَوْل" ثَبَتَ أنَّ الفاء والعين واوان ، وقد جاء في التضعيف حروف على هذا ، نحو قولهم : دَدٌّ، ودَدَنٌ ، وسَيْسَبان ، وقَبْقَبانٌ، وكَوْكَبٌ ، في حروف نحوها، فهذا القول في حروف الكلمة"[48]. في حين عدّ الزَّبِيديّ هذا المذهب الأصح والأقيس والأحسن، نقلًا عن النحاس[49].وعلل الرضي كون لفظ " أوّل" مما لم ينطق معه بفعل بقوله : " ولمّا لم يكن لفظ "أوّل" مشتقًا من شيء مستعمل على القول الصحيح ؛ لا ممَّا استعمل منه فعل كأحسن ، ولا ممَّا استعمل منه اسم كأحنك ، خُفِيَ فيه معنى الوصفية ، إذ هي إنّما تظهر باعتبار المشتق منه ، واتّصاف ذلك المشتق به ، كأعلم ، أي: ذو علم ، أكثر من غيره، ... وإنّما تظهر وصفية "أوّل" بسبب تأويله بمشتق ، وهو " أسبق" ... فلا جَرَمَ لم تعتبر وصفيته إلّا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرًا ...أو ذكر "مِن" التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليل على أنّ "أفعل" ليس اسمًا صريحًا كأفكل وأبدع"[50] . ولعلَّ مما يدعم ما ذهب إليه البصريون ما أورده برجشتراسر من أنّ وزن " أفعل" هو مرتجل وجديد لم تعهده العربية من قبل، ولا يوجد في أية لغة من اللغات السامية[51].

المسألة الرابعة: إعراب تمييز "كذا" إذا كانت كناية عن عدد

أجاز الكوفيون جرَّ مميز "كذا" المكنى بها عن العدد بالإضافة في غير تكرار، ولا عطف، ولا يجوز جره بإضمار "من" اتفاقا خلافًا لـ "كم" ، فيقال: "مررت كذا رجل" ، و"مررت بكذا رجال"، وذلك بالجرّ قياسًا على الصحيح [52]، وذهبوا إلى أنّها تفسّر بما يفسر به العدد المكني عنه، أي: أنّها تعامل معاملة ما يكني عنه في اللفظ والتمييز ،فتفرد ، أو تركب، أو تعطف ، وتجرّ أو تنصب ، على حسب اللفظ المكني عنه وتمييزه[53]. حملًا على المحقق من نظائرهن من الأعداد الصريحة[54]، فلك أنْ تقول :"له عندي كذا دراهم" ، و"رأيت كذا رجلًا" ، و"رأيت كذا كذا رجلًا" ، و "رأيت كذا وكذا رجلًا".[55] وقد رأى الزجاجي إمكانية حمل جواز الجرّ فيها على ضرب من ضروب الحكاية فحسب[56]، وذهب الحوفي إلى جواز جرّها على البدلية.[57]. في حين لم يجوّز البصريون في مميزها إلّا أنْ يأتي مفردًا منصوبًا، ولا يجوز جرّه بمن اتفاقًا ، ولا بالإضافة ، سواء أكانت مفردة أم معطوفة ، ويراد بها كناية عن عدد قليل أو كثير،

فتقول : "مررت بكذا رجلًا" ، و" رأيت كذا وكذا رجلًا" [58]، وتبعهم في ذلك بعض المتأخرين كابن خروف وابن طاهر [59].وقد رفض الرضي قول الكوفيين هذا؛ لأنّ فيه خروجًا عن لغة العرب لأنّه لم يرد مميز "كذا" في كلامهم مجرورا[60]. وقد حاول بعض العلماء بسط الحديث عن هذه المسألة في كتبهم[61] ، إلّا أنَّ أقوالهم اضطربت فيها اضطرابًا واضحًا ، ونذكر من مظاهر هذا الاضطراب فيما عثرنا عليه:

– فقد ذكر بعض النحاة موافقة كلٍّ من الأخفش[62] ، والمبرد[63]، وابن الدهان[64]،وابن كيسان [65]، للكوفيين فيما ذهبوا إليه نقلًا عن صاحب البسيط[66]،في حين قيّد بعضهم موافقة كلٍّ من المبرد، الأخفش[67]، وابن كيسان [68]، والسيرافي[69] ، للكوفيين في المركب والمعطوف منها أيْ : في غير مسألتي الإضافة والإفراد[70]، وتبعهم في ذلك ابن عصفور ، إلّا أنّه جعل التمييز في الكناية عن العدد من ثلاثة إلى عشرة ، والمائة ، والألف ، جمعًا مجرورًا معرفًا بـ "أل" حملًا على العدد (3–10)، زاعمًا بأنّ ذلك هو مذهب البصريين[71] .

–وكذلك اضطرب أبو علي الفارسي في حديثه عن هذه المسألة فنراه يأخذ برأي البصريين تارة [72]، وتارة أخرى يرجح مذهب الكوفيين[73].

–نقل السيوطي وغيره ما زعمه ابن خروف من أنّهم لم يقولوا "كذا درهمًا "بالإفراد، ولا "كذا كذا درهمًا " بالتكرار دون عطف[74]، في حين فهم السيوطي وغيره من كلام ابن مالك: ((وقلّ ورود "كذا" مفردًا أو مكررًا، بلا واو))[75] أنّ ذلك مسموع ومحجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، إلّا أنّه يُعَدُّ قليلًا[76]، وما في شرح التسهيل ينافي ذلك؛ فقد قال ابن مالك : "ومستند هذا التفضيل الرأي لا الرواية"[77]

ولعلَّ هذا الاضطراب الذي وقع فيه بعض المتأخرين هو الدافع وراء الوهم واللبس الذي وقع فيه بعض النحاة كابن عصفور[78] وابن السيد[79]، فقد نقل ابن السيد البطليوسي اتفاق نحاة البصرة والكوفة في أنّ"كذا كناية عن الأعداد المركبة[80]. مما يدعم ما ذكره الكوفيون ما أثبتته بعض الدراسات اللغوية الحديثة من جواز مجيء مميزها مفردًا أو مجموعًا[81].

ومما لا بدَّ من ذكره أنّ أبا حيان الأندلسي ردّ ما أورده ابن السيد،وابن عصفور،من اتفاق كلٍّ من البصريين والكوفيين على أنّ "كذا و كذا" كناية على الأعداد المركبة، أو المعطوفة [82]، وذلك لأنّ المسموع عن العرب أنّ "كذا" إذا كانت كناية عن غير عدد كانت مفردة و معطوفة خاصة ، ولا يحفظ تركيبها ، وإذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ إلَّا كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة ولا مركبة، وبذلك ورد السماع، ويدلُّ على ذلك عدم تمثيل كلٌّ من سيبويه[83]، والأخفش[84]، والفارسي[85]، في الأعداد إلّا معطوفة ، أمّا ما أجازه الكوفيون ومن وافقهم من التراكيب، فليست مسموعة من العرب، نصّ على ذلك الفارسي[86]، والزجاجي ، وابن خروف، وابن العلج[87]، وابن مالك[88]، وابن أبي الربيع[89]، وابن عصفور[90]، في بعض التراكيب ، وهو إجازتهم ، كذا درهم بالخفض وكذا دراهم .

المسألة الخامسة: إعراب المنادى العلم الموصوف بـ "ابن، أو ابنة"

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم إذا كان علمًا مفردًا موصوفًا بـ"ابن" مضافًا، فإنّ الأولى فيه البناء على الضم، وهو الأحسن عندي لأنَّه اسم علم ولي حرف النداء[91]، ورأى البصريون أنَّ المختار فيه الفتح دون الضم [92]. وقد احتجوا على ذلك، بقول العرب: يا زيدَ بنَ عمرو، بفتح دال زيد [93]، وبقول الشاعر[94]:

يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجَارُودْ.

وعلّل ابن السراج وغيره اختيارهم الاتباع له بالفتح، لطوله[95]، أو على مبدأ التركيب؛ لأنَّ النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم آخر فصارا اسمًا واحدًا ، لذا كان الاتباع له بالفتح أولى لخفته بسبب كثرة الاستعمال من جهةٍ[96]، ومن جهة أخرى لشبهه بقول جرير[97]:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ [98]

واختار ابن كيسان[99]، وابن مالك الفتح مع جواز الضم [100] ،وذلك لأنّ الفتح أكثر في كلامهم، والضم هو القياس[101] ، واستشهد على كثرة الفتح بقول الشاعر السابق ، وهو على المشهور اتباع لحركة "ابن" لكون الساكن حاجزًا غيرَ منيعٍ وحصينٍ[102].

خالف المبرد أصحابه في هذه المسألة مرجحًا مذهب الكوفيين في أنّ الأولى فيه البناء على الضم على القياس، وذلك أنّ الأصل في المنادى العلم المفرد أنْ يكون مبنيًا على الضم[103]. وبيَّن ابن مالك حجة من رجح فيه البناء على الضم بأنَّه راعى فيه استصحاب الأصل والحال قبل النعت، واستدل على صحة مذهب من اختار هذا المذهب من جهتين :الأولى :أنّه لو فصل "ابن" من المنعوت الذي بعده لوجب بناؤه على الضم، والثانية :جاء المنادى غير علم كقولك: يا غلام ابن زيد، أو جاءت لفظة "ابن" مضاف إلى غير العلم لوجب أيضًا البناء على الضم[104] .وذكر ابن السراج بأنّك : لو قلت : يا حكمُ بنُ المنذر ، بالضم،كان جيدًا وقياسًا مطردًا [105]وقد حسّن الزَّبيديّ مذهب الكوفيين مرجحًا كونه المختار، لأنَّ المنادى فيه جاء علم بعد حرف النداء مباشرة[106]. لذا جوّز بعض العلماء الوجهين دون ترجيح أحدهما على الآخر.[107]. في حين يرى عباس حسن أنَّ ما جاء به النحاة من آراء وأقوال حول مسألة المنادى العلم المفرد الموصوف بـ "ابن وابنة " ، لا يَعْرِفُ العربُ الأوائلُ عنها شيئًا ، ولا شأنَ لهم بها، فهي مجردُ تعليلاتٍ وآراء مبنية على التكلف والتأويل ، ولا حاجة لنا بها، لأنّ مصدرها التوهم والافتراض الذي هو في الأصل مخالف للمألوف الذي يجري على أنْ يكون المتأخر هو التابع في حركته للمتقدم، مبينًا أنّ الأولى والأسلم أنْ يقال : إنّ المنادى مبني على الفتح أو الضم ، وذلك مراعاة للواقع اللغوي المأثور من فصيح الكلام ، ولا ضرر في هذا ولا إساءة للنحو أو اللغة[108].

المسألة السادسة : تخريج فتح الجزأين في نداء: ابن أم، وابن عم

ذهب البصريون إلى أنّ قولك في النداء : " يا ابن أم"، و"يا ابن عم" ، هما اسمان رُكِبَا معًا وصارا بمثابة اسم واحد لكثرة الاستعمال .نحو ما رأيناه في تركيب الأعداد[109]، وهو قول سيبويه[110]، وعلى

هذا القول ففتحة "ابن" ليست فتحة نصب ، وإنّما هي فتحةُ بناءٍ؛ لكونه في موضع ضمٍّ، يجرى في ذلك مجرى المنادى المفرد ، يا زيدُ [111] . ورأى الكوفيون أنَّه ليس مركبًا، والتقدير عندهم: "يا ابن أمي" قُلِبَت الياء ألفًا فصارت ، "يا ابن أما "، ثم حذفت منه الألف للتخفيف[112]. ودليل ذلك بقاء الميم فيه مفتوحة دلالة على المحذوف[113]. فهو بمنزلة: " يا عبدَ الله" أيْ: على أنَّه منادى مضاف؛ فحكمه واجب النصب، وهو ما عدّه الزَّبِيديّ أولى [114]، دون أنْ يبدي أي توجيه أو تعليل لذلك. ومن خلال تتبع المسألة في كتب النحاة نجد أنَّ ابن السراج علل هذا الوجه بقوله: "فَلِمَ جاز في الوجه الأول قَلْبُ الياءِ ألفًا . فقال: يجوز في النداء والخبر، وهو في النداء أجود ،...لأنّ النداء يقرب من الندبة، وهو قياس واحد"[115]. وتجدر الإشارة إلى أنّ العلماء ذكروا أنَّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة أقسام: أحدها: ما فيه لغة واحدة، والثاني: ما فيه لغتان، والثالث: ما فيه ست لغات، والرابع: ما فيه عشر لغات ، ومنها: الفتح والكسر؛ وهما لغتان فصيحتان، وقرئ بهما في السبعة[116].ونقل ابن عقيل عن ابن الضائع قوله: إنّ الاجتزاء بالألف عن الفتحة ضعيف[117] .

المسألة السابعة : مجيء "أم" بمعنى "بل" و "الهمزة"

ذهب البصريون إلى أنّ "أم" تكون بمعنى: "بل"، والهمزة جميعًا، وذلك لأنّ فيها دلالة على الإضراب كما هو الحال في "بل"[118]، وفيها دلالة على الاستفهام كما هو الحال في الهمزة[119]، نحو قولهم : "إنّها لإبل أم شاء"، على معنى : "بل أهي شاء" [120]، وبه قطع ابن باشاذ وغيره[121]، وقد رجّح ابن الشجري مذهب البصريين في أنّها دائمًا بمعنى: "الهمزة" و"بل"، أي" بمعنى : " بل أهي شاء "، وإنّ الكوفيين خالفوهم في ذلك[122]. وفرّق ابن السراج بينهما بقوله: بأنّ الكلام بعد "بل" على الأكثر يفيد معنى اليقين ،وبعد "أم" مشكوك فيه[123].وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تكون بمعناها[124]، وإنّما يعطف بها بعدها.وهو ما اعتمده صاحب الائتلاف بقوله : " وهذا هو الأصح ،و أشار ابن هشام إلى ترجيحه، فليعتمد"[125]. وقد ذكر الفراء أنّ العرب تجعل "أم" بمعنى "بل"، و"بل" بمعنى "أم" [126] . وقيّد الفراء مجيء "أم" بمعنى "بل" إذا وقعت بعد استفهام [127].

كقول الشاعر[128]:

فَو اللهِ مَا أَدْرِي أسَلْمَي تَغَوَّلَتْ أَمْ البومُ أم كلٌّ إليَّ حَبِيْبُ

وقد رُدَّ بأنَّ المعنى على الاستفهام، أيْ: " بل كلٌّ إليَّ حَبِيْبُ" ، ومعناه "بل"[129].

أشار ابن هشام وغيره إلى أنّ "أم" التي يتحدث عنها النحاة هي "أم" المنقطعة التي لا يفارقها معنى الإضراب؛ فهي تارة تكون مجردة لمعنى الإضراب ، وتارة أخرى تأتي لمعنى الاستفهام الاستنكاري ، وتارة ثالثة لمعنى الاستفهام الطلبي[130].وعلّل ابن معطي ذلك بقوله : " لأنّها لما تضمنت العطف والاستفهام ، قُدِّرَت بما يدلُّ عليهما ، وإنّما قدَّمَ "بل" على الهمزة، لأنّها أصلٌ في الإضراب ، والهمزة فرع عليها ، والأصل يقدم على الفرع"[131]. ويرى عباس حسن وغيره من المحدثين أنّ "أم" المنقطعة إذا كانت بمعنى الإضراب فحسب؛ فهي ليست حرفًا من حروف العطف، وإنّما هي حرف ابتداء مبني على السكون، يفيد الإضراب، كـ "بل" [132].

الخاتمة

- موافقة الزَّبِيديّ للكوفيين في بعض المسائل ،كانت مبنية على الأدلة العقلية والنقلية المتفق عليها عند جمهور النحاة، من سماع، وقياس .

- موافقة النحاة للكوفيين في المسائل التي ذكرناها في البحث، وذلك لكونها أقرب إلى الواقع اللغوي السليم، من حيث كثرة الشواهد التي استند إليها الكوفيون في إثبات صحة مذهبهم ورجحانه.

- عدم موافقة أرباب كتب الخلاف النحوي للمذهب الكوفي، ومعظم المتأخرين للبصريين في بعض المسائل الخلافية، كانت مبنية على تعصب البصريين بمذهبهم وتعنتهم في بعض القواعد النحوية التي

وضعوها، والتي أدّت إلى رفضهم لبعض الشواهد الموثوق بصحتها وسلامتها، ومحاولتهم البحث عن تأويلات وتخريجات أبعد ما تكون عن طبيعة اللغة وواقعها.

-رجَّح المحدثون مذهب الكوفيين في معظم المسائل النحوية التي تناولتها الدراسة، كما وقفوا موقف الرافضين لكثير من التعليلات والتخريجات التي جاء بها النحاة القدامى واصفينها تأويلات واهية لا تخدم إلا النزعة المذهبية، ولعلّ موقفهم هذا جاء من منطلق التيسير النحوى على الدارس.

أهم المصادر والمراجع

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة،معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

- **الأزهري**، خالد بن عبد الله ، شرح التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

-**الأشموني**، نور الدين بن يوسف بن محمد، شرح الألفية، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1955م.

- **الأنباري**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين: البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك، ومراجعة رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.

-**الأندلسي**، أبو حيان، محمد بن يوسف ،الارتشاف الضَرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ،ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة ومطبعة المدني،بيروت ، 1998م.

- **ابن بابشاذ**، الطاهر بن أحمد، شرح كتاب الجمل للزجاجي، تحقيق: حسين السعدي، جامعة بغداد، العراق، 2003م.

- **برجشتراسر**، التطوُّر النحوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994م.

- **الجرجاني**، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة العراقية، بغداد ، 1982م.

- **ابن جني**: أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط2، دار القلم دمشق، 1993م.

- **حسن، عباس**، النحو الوافي، ط8، دار المعارف، القاهرة، 1986م.

- **الحلواني**، محمد خير، أصول النحو العربي ،مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ،1983م.

- **ابن أبي الربيع**، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.

- **الرماني**، علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، ط1، دار الشروق، جدة، 1981م.

-الزَّبِيديّ، عبد اللطيف أبو بكر الشرجي، ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م.

- **الزجاجي**، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **السامرائي**، فاضل:

معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط1، 2000م.

النحو العربي أحكام ومعان، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 2014م.

- **ابن السراج**، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت،1993م.

- **أبو سمور**، زياد ، العلمية والوصفية ووزن الفعل في الممنوع من الصرف بين السماع والافتراض، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة ، مجلد 17 ،عدد2 ، 2020م.

- **سيبويه**، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة، 1988م.

- **السيرافي**، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، ودار البحوث العلمية، الكويت، 1980م.

- **عرفة ،محمد**، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط1،د.ت.

- **ابن عصفور** الأشبيلي، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب، العراق ،1980م.

- **ابن عقيل**، بهاء الدين بن عقيل:

شرح الألفية، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، دار الطلائع، مصر، 2004م.

المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982م.

- **العكبري**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1995م.

- **ابن فارس**، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

- **الفارسي**، أبو علي الحسن بن عبد الغفار:

الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، الرياض، 1969م.

المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، كنوز إشبيليا، الرياض،2004م.

المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات، تعليق: يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.

- **الفراء**، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، وأحمد نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

-**القرداحي، الأباتي جبرائيل**، المناهج في النحو والمعاني عند السريان، ط3، دار المكتبة السريانية ، حلب، 2008م.

- **ابن القواس**، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق : علي موسى الشوملي ، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1985م.

- **ابن مالك**، محمد بن عبد الله :

التسهيل، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1967م.

شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1977م.

– **المبرد**، محمد بن يزيد ، المقتضب، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م.

– **محمد أحمد خضير**، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، مكتبة الإنجلو، القاهرة،2001م.

– **مصطفى ، إبراهيم** ، إحياء النحو ، ط2 ، القاهرة، 1992م.

– **ابن هشام الأنصاري**، ابن هشام:

أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت،.

الجامع الصغير في النحو ، تحقيق : أحمد الهرمل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1980م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عناية : محمد أبو فضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1، ، 2001م.

شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد خير طعمة حلبي، بيروت، دار المعرفة.

– **يعقوب**، إميل بديع ، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ،ط1 ،دار الجيل ، بيروت ، 1992م.

– **ابن يعيش**، موفق الدين بن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر،د.ت.

الهوامش:

[1]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 60، ورأي البصريين في: سيبويه ، الكتاب ، 2/ 387،386، وابن مالك ، شرح التسهيل ، 167/3، وشرح عمدة الحافظ ، 569/1، 585/2، وابن عقيل ، المساعد 400/2، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 745/2، والأشموني ، شرح الألفية ، 411/2 وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 277.

[2]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 60، ورأي الكوفيين في: ابن مالك ، شرح التسهيل ، 167/3، وشرح عمدة الحافظ ، 569/1، 585/2، المساعد 400/2، والأشموني ، شرح الألفية ، 411/2،وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 277.

[3]() ينظر ابن مالك، التسهيل، 166 ، وشرح التسهيل ، 167/3، وشرح عمدة الحافظ ، 569/1، 585/2، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 745/2، والأشموني ، شرح الألفية ،411/2.

[4]() ينظر الأندلسي ،الارتشاف، 1960، وابن عقيل ، المساعد 400/2والأشموني ، شرح الألفية ،411/2، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 745/2.

[5]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 60 ، والرضي ، شرح الكافية ، 365/2، وابن عقيل ، المساعد 400/2.

[6]() ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ ، 585/2.

[7]() ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ ، 585/2.

[8]() الرضي ، شرح الكافية ، 365/2.

[9] ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 60

[10]() ابن مالك ، شرح التسهيل ، 167/3، وينظر كلامه في: شرح عمدة الحافظ ، 569/1، 585/2، والأشموني ، شرح الألفية ،411/2.

[11]() ينظر الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف، 1963.

[12]() ينظر ابن عقيل ، المساعد ، 400/2.

[13]() ينظر عباس ، حسن ، النحو الوافي ، 3/ 682.

[14]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 101، ورأي البصريين في : سيبويه ، الكتاب ،216/3، والأصول 85/2 ، والزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ،36، والمبرد ، المقتضب ، 3/ 235/3، والفارسي ، أبو علي ، الإيضاح العضدي ، 299، وابن بابشاذ ، شرح الجمل،405-406، الأنباري ، أسرار العربية ، 310، وابن عصفور ، شرح الجمل ، 214،1، وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 417،

[15]() ينظر الجرجاني ، المقتصد ، 965/2، والزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 101.

[16]() الجرجاني ، المقتصد 2/ 965.

[17]() ينظر ابن بابشاذ ، شرح الجمل،405-406، والسامرائي ، فاضل ، النحو العربي ، أحكام ومعانٍ ، 405/2

[18]() ينظر ابن هشام ، شرح قطر الندى ، 274،وشرح شذور الذهب ، 235.

[19]() ينظر سيبويه ، الكتاب ، 217/3، والمبرد ، المقتضب ، 335/3، والجرجاني ، المقتصد ، 2/ 965، 997-999 ابن بابشاذ ، شرح الجمل،405-406 وابن عصفور ، شرح الجمل ، 214/1.

[20]() ينظر ابن السراج ، الأصول ، 86/2، والفارسي ، أبو علي ، الإيضاح العضدي ، 299،و المقتصد 2/ 965، 997/2-999 ابن بابشاذ ، شرح الجمل،405-406، وابن عصفور ، شرح الجمل ، 214/1، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح 322/2، وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 417، وابن القواس، شرح الألفية ، 458/1.

[21]() ينظر سيبويه ، الكتاب ، 217/3، والجرجاني ، المقتصد ، 997/2-999، وابن بابشاذ ، شرح الجمل،405-406، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح 322/2،وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 417،وابن القواس، شرح الألفية ، 458/1.

[22]() ينظر الفارسي ، أبو علي ، الإيضاح ، 299، والمقتصد ، 997/2-999، وابن بابشاذ ، شرح الجمل،405-406، وابن عصفور ، شرح الجمل ، 214/1، والأزهري ، خالد ، التصريح 322/2،وابن القواس، شرح الألفية ، 458/1.

[23]() ينظر المقتصد ، 997/2-999.

[24]() ابن القواس، شرح الألفية ، 458/1.

[25]( ) ينظر أبو سمور ، زياد ، العلمية والوصفية ووزن الفعل في الممنوع من الصرف بين السماع والافتراض، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة ، مجلد 17،عدد2 ، 2020م.

[26]() ينظر كلام المحقق الإنصاف ، الأنباري ، الإنصاف ، الهامش 391.

[27]() ينظر السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ،456/3، وابن هشام ،شرح اللمحة البدرية 2/ 352 ، السيوطي ،الهمع، 78/1، ابن عصفور ، شرح الجمل ، 440/1، والرضي ، شرح الكافية، 150/1، وكلام المحقق الإنصاف ، الأنباري ، الإنصاف ، الهامش 391،

[28]() ينظر الجرجاني ، المقتصد ، 965/2، والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 101،وابن القواس ، شرح الألفية ، 440/1،والرضي ، شرح الكافية، 157/1، وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 417.

[29]() الجرجاني ، المقتصد ، 965/2.

[30]() ينظر إبراهيم مصطفى ، أحياء النحو ، 188، وأميل يعقوب ، الممنوع من الصرف ، 91.

[31]() ينظر محمد عرفة ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، 233، و أميل يعقوب ، الممنوع من الصرف ، 91.

[32]() ينظر أميل يعقوب ، الممنوع من الصرف ، 90-91.

[33]() أميل يعقوب ، الممنوع من الصرف ، 91.

[34]() ينظر أميل يعقوب ، الممنوع من الصرف ، 92.

[35]() ينظر أميل يعقوب ، الممنوع من الصرف ، 94.

[36]() ينظر المصدر نفسه 94، 147.

[37]() ينظر الفارسي ، الشيرازيات ،3-4، والعكبري ، اللباب 2/ 236، والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 87، والرضي ، شرح الكافية ، 460/3

[38]() ينظر الزبيدي، ائتلاف النصرة ، 87، والرضي ، شرح الكافية ، 460/3.

[39]() ينظر الفارسي ، الشيرازيات، 10، والبغداديات، 14، والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 87، والرضي ، شرح الكافية ، 460/3.

[40]() ينظر الزبيدي، ائتلاف النصرة ، 86، والرأي في : سيبويه ، الكتاب، 370/4، 374، والمبرد ، المقتضب ، 356/1، وابن السراج ، الأصول، 339/3، الفارسي، أبو علي ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، 14، والشيرازيات ، 3، 11، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ،2/ 600، والعكبري ، اللباب ، 236/2، والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 86 والرضي ، شرح الكافية ، 461/3.

[41]() ينظر ابن السراج ، الأصول، 339/3، والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 86.

[42]() ينظر الفارسي ، الشيرازيات ، 8-9.

[43]() ينظر الفارسي ، الشيرازيات ، 5.

[44]() ينظر الفارسي، أبو علي ، الشيرازيات ، 8، والبغداديات، 13، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 600/2،والعكبري ، اللباب 2/ 236.

[45]() ينظر ابن السراج ، الأصول، 340/3، والفارسي ، الشيرازيات ، 8 ،وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 600/2.

[46]() ينظر الفارسي ، الشيرازيات ، 6،والبغداديات، 13، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 600/2.

[47]() ينظر الفارسي ، الشيرازيات ، 10، و المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، 14، والعكبري ،اللباب 236/2.

[48]() الفارسي ، الشيرازيات ، 11.

[49]() ينظر الزبيدي، ائتلاف النصرة ، 87.

[50]() الرضي ، شرح الكافية ، 3/ 461.

[51]() ينظر برجتشراسر ، التطور النحوي ، 104.

[52]() ينظر الزبيدي، ائتلاف النصرة ، 98،وابن مالك ، التسهيل، 125،وشرح التسهيل ، 335/2،و ابن هشام ، أوضح المسالك ، 278/4 وابن عقيل ، المساعد ، 118/2، والأندلسي ، الارتشاف، 795،والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 478/2، والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

([53]) ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، 278/4، وابن عقيل ، المساعد ، 118/2-119، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 583/2.

([54]) ينظر السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، 346/2.

([55])ينظر الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف، 795،و ابن هشام ، أوضح المسالك ، 278/4 ، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 583/2، والأشموني، شرح الألفية ، 638/3،والسامرائي ، معاني النحو ، 346/2.

([56]) ينظر الزجاجي ، مجالس العلماء ، 228.

([57]) ينظر الأزهري ، شرح التصريح ، 478/2.

[58]() ينظر الزبيدي، ائتلاف النصرة ، 98، وابن مالك، شرح التسهيل ، 336/2، والجرجاني ، المقتصد ، 751/2، وابن هشام ، أوضح المسالك ، 278/4 ، وابن عقيل ، المساعد ، 119/2، والأندلسي ، الارتشاف، 795،والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 478/2، والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

[59]() ينظر رأي ابن خروف في الأندلسي ، أبو حيان، الارتشاف، 795، والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3، والسيوطي ، الهمع 390/4،

[60]() ينظر الرضي ، شرح الكافية ، 166/3، وينظر رأيه في السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، 346/2.

[61]() ينظر المسألة في الارتشاف، 795، وابن عقيل ، المساعد ، 118/2، والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

[62]() ينظر رأي الأخفش في: ابن عقيل ، المساعد ، 118/2، والأندلسي ، الارتشاف، 795.

[63]() ينظر رأي المبرد في المقتضب ، 183/3، وابن عقيل ، المساعد ، 118/2، والأندلسي ، الارتشاف، 795.

[64]() ينظر رأي ابن الدهان في: ابن عقيل ، المساعد ، 118/2، والأندلسي ، الارتشاف، 795.

[65]() ينظر ابن عقيل ، المساعد ، 118/2والأندلسي ، الارتشاف، 795.

[66]() ينظر رأي صاحب البسيط في: الأندلسي ، الارتشاف، 795.

[67]() ينظر رأي الأخفش في: الارتشاف، 795، والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

[68]() ينظر رأي ابن كيسان في: ابن عقيل ، المساعد ، 119/2، والأندلسي ، الارتشاف، 795،والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

[69]() ينظر رأي السيرافي في: ابن عقيل ، المساعد ، 119/2، والأندلسي ، الارتشاف، 795،والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

[70]() ينظر الارتشاف، 795، والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3، والسامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، 346/2.

[71]() ينظر رأي ابن عصفور في: شرح الجمل، 52/2، والمقرب ، 2/ 342، والأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف، 769، وابن عقيل ، المساعد ، 119/2.

[72]() ينظر رأي الفارسي المؤيد للبصريين في الفارسي ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ،158- 159 ، والأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف، 796، وابن عقيل ، المساعد ، 118/2.

[73]() ينظر رأي الفارسي المؤيد للكوفيين في: الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف، 796، وابن عقيل ، المساعد ، 118/2.

[74]() ينظر رأي ابن خروف في: الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف، 795، والأشموني شرح الألفية ، 638/3، والسيوطي ،الهمع ، 390/4.

[75]() ينظر كلام ابن مالك ، ابن مالك ، التسهيل ، 125، شرح التسهيل ، 335/2، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 583/2.

[76]() ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، 279/4، و السيوطي ، الهمع ، 390/4،والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

[77]() ابن مالك ، شرح التسهيل ، 337/2، و ينظر رأيه في ابن عقيل ، المساعد ، 118/2.

[78]() رأي ابن عصفور في شرح الجمل، 52/2، والمقرب ، 2/ 342، والأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف، 769،وابن عقيل ، المساعد ، 118/2.

[79]() ينظر رأي ابن السيد في: الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف769، وابن عقيل ، المساعد ، 119/2.

[80]() ينظر رأي ابن السيد في: الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف769،وابن عقيل ، المساعد ، 119/2.

[81]() ينظر القرداحي ، الأباتي جبرائيل، المناهج في النحو المعاني عند السريان ،146.

[82]() ينظر الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796، وابن عقيل ، المساعد ، الحاشية ، 118/2.

[83]() ينظر رأيه في الكتاب ، 170/2، و الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796.

[84]() ينظر رأيه في الجرجاني ، المقتصد ، 751/2، والأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796،وحاشية الإيضاح العضدي ، 224.

[85]() ينظر رأيه في الجرجاني ، المقتصد ، 751/2، والأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796 وحاشية الإيضاح العضدي ، 224، المساعد ،118/2.

[86]() ينظر رأيه في الجرجاني ، المقتصد ، 751/2، و الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796 وحاشية الإيضاح العضدي ، 224.

[87]() ينظر تلك الآراء في الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796.

[88]() ينظر رأيه في الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796، وابن عقيل ، المساعد ، 118/2، والأشموني ، شرح الألفية ، 638/3.

[89]() ينظر رأيه في الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796.

[90]() ينظر رأيه في الأندلسي ، أبو حيان ، الارتشاف796، وابن عقيل ،المساعد ، 118/2.

[91]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة، 58،

[92]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 58، ورأي البصريين في : الفارسي ، أبو علي ، الإيضاح العضدي ، 235، وابن السراج ، الأصول 346/1،والجرجاني ، المقتصد ، 786/2، وابن عقيل ، المساعد ، 492/2، والمقتضب ، 232/4، وابن يعيش، شرح المفصل ، 5/2، وابن هشام ، أوضح المسالك ، 22/4، وابن القيم الجوزية ، إرشاد السالك 666، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 217/2.

[93]() ينظر ابن عقيل ، المساعد ، 492/2.

[94]() الرجز مختلف في نسبته، قيل للرجل من بني الحرماز ينظر في سيبويه ، الكتاب ، 2/ 203، والأعلم الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، 314، ودون نسبة في: المبرد ، المقتضب ، 4/ 232، وابن السراج، الأصول 1/ 345، وابن هشام ، أوضح المسالك ، 22/4 وابن عقيل ، المساعد ، 494/2، و الصبان، حاشية الصبان ، 209/3، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 217/2. والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 58، وملحق في ديوان رؤبة ، 172.

[95]() ينظر ابن السراج ، الأصول 1/ 345.

[96]() ينظر ابن السراج ، الأصول 1/ 345، وابن مالك ، شرح التسهيل ، 3/ 251، والأعلم الشنتري ، تحصيل عين الذهب ، 314، والأزهري ، شرح التصريح ، 217/2.

[97]() ينظر ابن السراج ، الأصول 1/ 345، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 217/2،

[98]() البيت في جرير ، الديوان ، 219، و سيبويه ، الكتاب ، 205/2، والمبرد ، المقتضب ، 229/4، والرضي ، شرح الكافية ، 385/1، وابن يعيش ، شرح المفصل ، 10/2، وابن هشام ، المغني ، 528/2، والسيوطي ، الهمع ، 196/5، والأشموني ، شرح الألفية ، 454/2.

[99]() ينظر رأي ابن كيسان في الأندلسي ، الارتشاف، 2187، وابن عقيل ، المساعد ، 2/ 494، والسيوطي ، الهمع 55/3 ، والأزهري، خالد ، شرح التصريح ، 217/2، و كلام محقق، ائتلاف النصرة ، 58.

[100]() ينظر رأي ابن مالك ، ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ 284.

[101]() ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، 5/2، و ابن عقيل ، المساعد ، 492/2،والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 217/2.

[102]() ينظر ابن مالك ، التسهيل ، 180، وابن عقيل ، المساعد ، 492/2، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 217/2.

[103]() ينظر رأي المبرد والكوفيين في: المبرد ، المقتضب ، 208/4، و الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 58، وابن هشام ، أوضح المسالك ، 22/4، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح ، 217/2.

[104]() ينظر ابن مالك، شرح التسهيل ، 3/ 250.

[105]() ينظر ابن السراج ، الأصول 1/ 346.

[106]() الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 58،

[107]() ينظر والفارسي ، أبو علي ، الإيضاح العضدي ، 157، والمكودي ، شرح المكودي ، 2/ 593.

[108]() ينظر عباس حسن ، النحو الوافي ، 20/4-21.

[109]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 107، ورأي البصريين في: ابن بابشاذ ، شرح الجمل، 322،وابن الشجري ، الأمالي ،2/ 296، وابن عقيل ، المساعد ،520/2، والجرجاني ، المقتصد ، 786/2، وابن عصفور ، شرح الجمل ، 104/1، وابن هشام ، أوضح المسالك ، 40/4، وابن القيم الجوزية ، إرشاد السالك 682.

[110]() ينظر رأي سيبويه ، سيبويه ، الكتاب 211/2، وابن السراج ، الأصول 341/1، و ابن عقيل ،المساعد ، 520/2،

[111]() ينظر ابن الشجري ، الأمالي ،2/ 296.

[112]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 107، ورأي الكوفيين: الجرجاني ، شرح الجمل ، 296، وابن الشجري ، الأمالي، 295/2.

[113]() ينظر ابن السراج ، الأصول 341/1،وابن عقيل ، المساعد ، 520/2 ، وابن القيم الجوزية ، إرشاد السالك 682، والزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 107.

[114]() ينظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 107.

[115]() ابن السراج ، الأصول 1/ 341،

[116]() ينظر ابن مالك ، شرح التسهيل ، 262/3، وابن الشجري ، الأمالي ، 296/2، وابن باشاذ ، شرح الجمل ، 322، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 812/2، وابن عقيل ، المساعد ، 520/2، والمكودي ، شرح المكودي 2/ 606، وابن هشام ،أوضح المسالك ، 40/4، والجامع الصغير، 96 ،شرح قطر الندى ، 171، وعباس حسن ، النحو الوافي ، 4/ 64-65، والسامرائي ، فاضل ، النحو العربي ، أحكام ومعانٍ ، 353/2.

[117]() ينظر ابن عقيل ، المساعد ، 520/2، وينظر الرأي في: الأنباري ، البيان في غريب القرآن ، 375/1.

[118]() ينظر رأي البصريين في : الزجاجي ، حروف المعاني ، 48، والرماني ، معاني الحروف ، 70، والجرجاني ،عبد القاهر، شرح جمل الزجاجي ، 281، والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 157، والجنى 206، وابن فارس ،الصاحبي في فقه العربية ،71، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 785/2، وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 290،

[119]() ينظر ابن السراج ، الأصول 58/2، والفارسي ، الإيضاح العضدي ، 291-292، وابن مالك ، شرح التسهيل ، 219/3، وابن فارس ، الصاحبي في فقه العربية ،87 ، والجرجاني ، المقتصد 952/2، والأنباري ، أسرار العربية ، 205، وابن هشام ، المغني ، 56/1 والهمع ، 242/5،وابن القواس ، شرح الألفية ، 787/1، و المكودي ، شرح المكودي ، 2/ 568، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح 172/2،وعباس حسن ، النحو الوافي ، 601/3.

[120]() ينظر الزجاجي ، حروف العماني ، 48، والرماني ، معاني الحروف ، 70 ، والمرادي ، الجنى 206، وابن فارس ، الصاحبي في فقه العربية، 87، والسلسيلي ، شفاء العليل ، 786/2، والأشموني ، شرح الألفية ، 422/2،وابن القواس ، شرح الألفية ، 787/1.

[121]() ينظر الزبيدي، ائتلاف النصرة ، 157.

[122]() ينظر ابن الشجري ، الأمالي ، 335/2، وابن هشام ،المغني ، 56/1، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح 172/2، والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 157، وعباس حسن ، النحو الوافي ، 598/3.

[123]() ينظر الأصول 1/ 341، وينظر دلالة "أم" في: الرماني ، معاني الحروف ، 70، وابن الخباز ، توجيه اللمع ، 288.

[124]() ينظر ابن هشام ، المغني ، 56/1، والأزهري ، خالد ، شرح التصريح 172/2،والزبيدي، ائتلاف النصرة ، 157.

[125]() ينظر الزبيدي، ائتلاف النصرة ، 157.

[126]() ينظر الفراء ، معاني القرآن للفراء 299/2، وابن فارس ، الصاحبي في فقه العربية، 88 ، والمغني ، 56/1، والحلواني ، محمد خير ، أصول النحو العربي ، 48، ومحمد أحمد خضير ، الأدوات النحوية ودلالتها في القرآن الكريم 34

[127]() ينظر رأي الفراء في: الفراء ، معاني القرآن للفراء 299/2، وابن فارس ، الصاحبي في فقه العربية ، 88، والسيوطي ، الهمع 243/5.

[128]() البيت مجهول قائله في الفراء ، معاني القرآن للفراء 299/2 ، وابن منظور ، لسان العرب مادة "غول" ، والسيوطي ، الهمع 243/5.

([129]) ينظر ابن فارس ، الصاحبي في فقه العربية، 88، والسيوطي ، الهمع 243/5.

[130]() ينظر ابن هشام ، المغني ،1/ 55، وشرح اللمحة البدرية ، 320/2، والمرادي ، الجنى ، 206-207، والأزهري ، خالد ، التصريح 172/2، وعباس حسن ، النحو الوافي ، 599/3، والسامرائي فاضل ، النحو العربي، أحكام ومعانٍ ، 315/2-316، ومعاني النحو ، 247/3،

[131]() ابن القواس ، شرح الألفية ، 787/1،.

[132]ينظر عباس حسن ، النحو الوافي ، 599/3، والسامرائي، فاضل ، النحو العربي أحكام ومعانٍ ، 315/2-316.